دور الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تحسين هيكل التمويل: دراسة تطبيقية على المنشأت الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل

د/علياء عبد الحميد محمد واصل
مدرس المحاسبة بكلية الاقتصاد والادارة ـ جامعة ٦ اكتوبر

ملخص البحث:

هدف البحث الى دراسة وتحليل دور الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تحسين هيكل التمويل سواء عن طريق القروض طويلة الأجل، أوتخفيض تكلفة الدين ،أو عن طريق الإستثمار.

ولتحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية على المنشأت الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ بإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية ؛ للتعرف على أثر الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة (كمتغير مستقل) على تحسين هيكل التمويل (كمتغير تابع أساسى) ينقسم الى ثلاث متغيرات تابعة تتمثل فى: الحصول على القروض طويلة الأجل، وتخفيض تكلفة الدين ، وجذب المزيد من الاستثمارات.

وقد توصل البحث الى إن الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة له تأثير ايجابى دال احصائيا عند مستوى دلالة(٠,٠١) على قدرة المنشأت الصغيرة والمتوسطة فى الحصول على القروض طويلة الأجل، وتخفيض تكلفة التمويل ، والحصول على المزيد من الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبى، معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة ، المنشأت الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل ، القروض طويلة الأجل ، تخفيض تكلفة التمويل ، قرارات الإستثمار.

The role of accounting disclosure in accordance with the Egyptian accounting standard for small and medium enterprises in improving the financing structure: an applied study on small and medium enterprises listed on the Nile Stock Exchange

Abstract:

The research aimed to study and analyze the role of accounting disclosure in accordance with the accounting standard for small and medium enterprises in improving the financing structure, whether through long-term loans, reducing the cost of debt, or through investment.

To achieve the objective of the research, an applied study was conducted on small and medium enterprises listed on the Egyptian Nile Stock Exchange during the period from 2015 to 2021 using a set of statistical methods to identify the impact of accounting disclosure in accordance with the Egyptian accounting standard for small and medium enterprises (as an independent variable) on improving the financing structure (as a basic dependent variable) divided into three dependent variables: Have long-term loans, reduce the cost of debt, and attract more investments.

Keywords: accounting disclosure, Egyptian accounting standard for small and medium enterprises, SMEs listed on the Nile Stock Exchange, long-term loans, reducing the cost of financing, investment decisions.

المقدمة ومشكلة البحث:

تلعب المنشأت الصغيرة والمتوسطة دورا هاما فى الاقتصاد الوطنى ، حيث منحت مصر هذا القطاع دورا هاما لايستهان به فى النهوض بالاقتصاد ، والمساهمة فى التنمية عند وضع خطتها لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، الإ إن نجاح هذا الدور يظل مرهونا بتحسين فرص وهيكل التمويل فى هذه االمنشأت التى تواجه العديد من التحديات للحصول على التمويل طويل الأجل منخفض التكلفة ، وجذب المزيد من الاستثمارات اللازمة لاستمرارها وتطورها؛ ومن ثم يعد التمويل قصير الأجل المصدر الأول للتمويل فى هذه المنشأت والذى يعد من أكثر مصادر التمويل تكلفة (Wilner,2000) ؛ كنتيجة لوجودها فى بيئة محاسبية غير ملائمة تتمثل فى عدم وجود معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها فى اتخاد القرارات (الناغى وحسن،٢٠١٨).

وللقضاء على هذا القصور قامت مصر بإصدار معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمحاسبة فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة وفقا لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ والذى يعمل على تبسيط العديد من مبادئ الإعتراف والقياس الواردة فى المعايير الكاملة ، كما حدد المعيار المفاهيم والمبادئ التى تحكم إعداد القوائم المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وأوضح الهدف من إعدادها ، والمواصفات التى تجعل المعلومات الواردة فى القوائم المالية لهذه المنشأت مفيدة فى عملية اتخاد القرارات(معيار المحاسبة المصرى،٢٠١٥).

بناءا على ماسبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى:

- هل يلعب الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة دورا فى تحسين هيكل التمويل فى هذه المنشأت؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يلعب الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة دورا فى حصول هذه المنشأت على قروض طويلة الأجل؟
- هل يساعد الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيض تكلفة التمويل؟
- هل يساعد الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى جذب المزيد من الاستثمارات؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الى الإجابة على السؤال الرئيسى التالى:

- هل يلعب الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة دورا فى تحسين هيكل التمويل فى هذه المنشأت؟

كما يهدف البحث الى الإجابة عن الأسئلة المتفرعة من هذا السؤال الرئيسى والمتمثلة فى:

- هل يساعد الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى حصول هذه المنشأت على قروض طويلة الأجل؟
- هل يساعد الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيض تكلفة التمويل؟
- هل يساعد الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى جذب الاستثمارات؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث فى إجراء دراسة تطبيقية على المنشأت الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل للتعرف على دور الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بهذه المنشأت فى تحسين هيكل التمويل ؛ ومن ثم يعد البحث إضافة علمية متواضعة للدراسات المحاسبية المتعلقة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة.

الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من تزايد الإهتمام الدولى والمحلى بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة التى تعد العصب الرئيسى لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية ، وقد منحتها مصر دورا هاما فى النهوص بالاقتصاد والمساهمة فى التنمية عند وضع خطتها لتحقيق التنمية المستدامة(رؤية مصر ٢٠٣٠) ومن ثم يستمد البحث أهميته من مواكبة التطورات الدولية والمحلية فى هذا الصدد.

متغيرات الدراسة:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة فى الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، بينما يتمثل المتغير التابع الرئيسى فى تحسين هيكل التمويل والذى ينقسم الى ثلاث متغيرات : المتغير الأول: الحصول على قروض طويلة الأجل، المتغير الثانى: تخفيض تكلفة التمويل، المتغير الثالث: جذب المزيد من الاستثمارات.

ويمكن توضيح متغيرات البحث من خلال النموذج التالى:

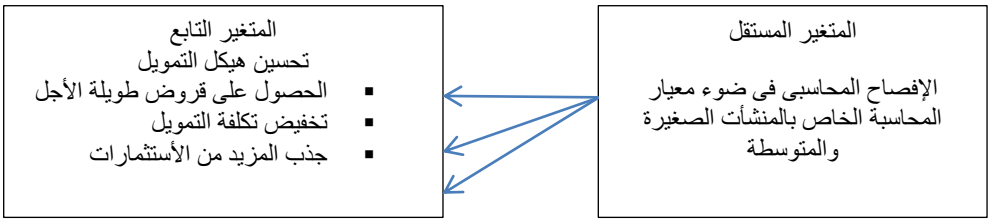

شكل رقم (١) متغيرات البحث

وسوف تستعرض الباحثة الدراسات السابقة التى تناولت متغيرات البحث على النحو التالى:

الدراسات السابقة:

واكب الإهتمام الدولى والمحلى بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة إهتمام اكاديمى موازى يتمثل فى العديد من الدراسات التى تناولت الجوانب المحاسبية المتعلقة بهذه المنشأت،حيث قدمت دراسة (Klychova et al,2015) منهج لإعداد نظام محاسبى لإعداد البيانات المالية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRs فى المنشأت الروسية الصغيرة والمتوسطة يهدف الى التقريب بين معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات IFRs للمنشأت الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة الى أن البيانات المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة على أساس الممارسات الدولية أوسع نطاقا مقارنة بالمعايير الروسية التى تسمح ببعض التبسيط الذى يلائم طبيعة وحجم هذه المنشأت . وتناولت دراسة (درويش،٢٠١٦) بالدراسة والتحليل المعيار المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وتحديد أهم الإختلافات بينه وبين المعيار الدولى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وإختبار مدى قدرة المعيار المصرى فى تلبية احتياجات مستخدمى القوائم المالية، وأثره على جودة التقرير المالى، بالإضافة الى أوجه الحذف والتبسيط الواردة فى المعيار المصرى.وتوصلت الدراسة الى أن الإنخفاض فى متطلبات القياس والإفصاح بمايتلائم مع طبيعة وحجم المنشأت الصغيرة والمتوسطة وفقا لمتطلبات المعيار المصرى يساعد على ارتفاع جودة القوائم المالية وتلبيه احتياجات مستخدميها، كما أن الالتزام بالمعيار يشجع على الاستثمار الإجنبى فى تلك المنشأت، ويتيح فرص تمويلية لها.

وبحثت دراسة(Grottke et al,2016) عواقب تطبيق معايير إعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الإلمانية. وأوضحت الدراسة أنه بالرغم من فوائد التطبيق مثل:تقليل تكلفة رأس المال، وتقليل عدم تناسق المعلومات ، وزيادة القابلية للمقارنة والفهم، إلا إن إرتفاع تكلفة التنفيد، والعواقب غير المقصودة المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة ، والملاءمة المحددة للقطاع العام تعد من أهم عيوب التطبيق . وركزت

دراسة (عثمان،٢٠١٧) على دراسة وتحليل المعيار المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى بيئة الأعمال السورية، ودوره فى تمكين هذه المنشأت فى الحصول على التمويل. وتوصلت الى أن تطبيق معيار المحاسبة الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يؤدى الى زيادة شفافية القوائم المالية ، وقابليتها للمقارنة؛ ممايساعد المنشأت المالية على دقة تقييم أداء هذه المنشأت ؛ومن ثم إمكانية منحها التمويل اللازم.

وقامت دراسة (محمد،٢٠١٧) بقياس مدى توافر كل من متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي واحتياجات مستخدمي التقارير المالية ومتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يدفع نحو تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بشأن هذه المنشأت، وسد الفجوة بين ما تقدمه معايير التقارير المالية وما يحتاجه مستخدموا هذه التقارير فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة، وقد خلصت نتائج البحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي واحتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، مع زيادة الإفصاح المحاسبي لهذا النوع من المنشأت ، كما انتهت إلى إن تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبى لهذا النوع من المنشأت فى البيئة المصرية.

وأجريت دراسة (Ezeagba,2017) لتحديد التحديات التى تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة فى نيجيريا. ووجدت الدراسة أن التحديات التى تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة عند إعداد وتقديم التقارير المالية هى عدم كفاية الدفاتروالسجلات المحاسبية،القوى العاملة،نظام المحاسبة، وعدم تشغيل معاملاتهم من خلال النظام المصرفى. وقامت دراسة(Kiliç & Uyar,2017) بدراسة وتحليل أراء المحاسبين والاكاديميين والمراجعين الأتراك بشأن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ، حيث تعد تركيا من أوائل الدول التى إتخدت إجراءات وخطوات جوهرية نحو إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير

المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وأكدت نتائج الدراسة الحاجة الى مجموعة معايير قائمة بذاتها للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، كما أكدت أن المزيد من التبسيط بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة قد يعيق إمكانية مقارنة البيانات المالية، وبالرغم من تأكيد الدراسة على أن المعلومات المالية عالية الجودة ستكون أهم ميزة لتطبيق المعايير الدولية فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة إلا أنها ترى أن أعباء التكلفة ونقص الموظفين المدربين بهذه المنشأت ستكون عقبات رئيسية أمام عملية التنفيذ.

كما سعت دراسة (Muhika et al,2017) الى إثبات تأثير متطلبات إعداد التقارير المالية على إضفاء الطابع الرسمى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى كنيا وأظهرت نتائج الدراسة أن توافر السجلات المالية يحسن جودة المعلومات ؛ وهو مايسمح بمراقبة أفضل لأداء هذه المنشأت، بالإضافة أن توافر معلومات مالية عالية الجودة وذات مصداقية يمكن المنشأت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تسهيلات القروض وشروط ائتمانية أفضل .

كماهدفت دراسة(إبراهيم وأخرون،٢٠١٨)الى التحقق من مدى التزام المنشأت الصغيرة والمتوسطة المقيدة فى بورصة النيل المصرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبى فى ضوء المعيار المحاسبى المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت الدراسة الى وجود التزام من جانب هذه المنشأت بمتطلبات الإفصاح الواردة فى المعيار.

وهدفت (دراسة فاوى،٢٠١٨) إلى التعرف على أثر إصدار المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الصادر عام ٢٠١٥ على جودة التقارير المالية للمنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة نظرية. و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يحقق زيادة جودة التقارير المالية في تلك المنشأت ؛ مما أدى إلى زيادة القابلية للمقارنة والاتساق، كما أشارت الدراسة الى بعض الصعوبات في التطبيق أهمها :عدم تأهيل المحاسبين لتطبيق هذا المعيار كما أوضحت الدراسة أن المعيار يحمل مجموعه من القصور أهمها عدم توافر العرض العادل في تقديم المعلومات المحاسبية.

وسعت دراسة (Al-Khafaji,2018) الى تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة على جودة بياناتها المالية وتوصلت الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة المعلومات المحاسبية من خلال الحد من ممارسات إدارة الإرباح ،و زيادة سيولة السوق؛ الأمر الدى يتيح للمستثمرين اتخاد قرارات ذكية تؤدى الى تجارة دولية سهلة .

واسعرضت دراسة (Schneider,٢٠١٨) الدراسات التي تناولت كيفية تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات الإقراض التجاري. وتشمل هذه الدراسات القضايا التي ناقشت فائدة البيانات المحاسبية في قرارات الإقراض، وآثار الأساليب المحاسبية المختلفة على أحكام المقرضين، وأحكام الإفلاس والتخلف عن السداد، وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام المعلومات المحاسبية في قرارات الإقراض، بالاضافه الي كيفية تأثير عمليات تدقيق البيانات المالية وآراء التدقيق على قرارات الإقراض، وقد توصلت الدراسة أن البيانات المالية المدققة هى أهم مصدر لإتخاد قرار الإقراض؛حيث تساعد هذه البيانات على حساب النسب المالية اللازمة لتكوين تنبؤات دقيقة موثوق بها من قبل متخدى القرارات ، وتزداد دقة هذة التنبؤات بزيادة المعلومات المحاسبية الملائمة.

وتناولت دراسة (Wisdom et al,2018) تأثير التبنى الإلزامى للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRs على المنشأت الصغيرة والمتوسطة فى لاغوس بنيجيريا وأظهرت الدراسة إن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛ لأنه يساعد فى إمكانية مقارنة التقارير المالية.

هدفت (دراسة Ssenyonga ٢٠١٩) إلى تحديد مستوى اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في كمبالا بأوغندا، والتحقق من الفوائد التي يمكن أن تجنيها هذه المنشأت من خلال اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحديد التحديات التي تواجهها في اعتماد هذه المعايير.وأشارت نتائج الدراسة إلى أن اعتماد المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة لا يزال منخفضا وفقا للإحصاءات الواردة ، وتبين أن السبب الرئيسي لعدم الإعتماد هو الإفتقار إلى المهارات ، بالإضافة الى تعقد المعايير، والتكاليف المعنية ، كما توصلت الدراسة الى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم تساعدها في الحصول على مساعدات مالية بالاعتماد على موثوقية البيانات المالية، وقابليتها للمقارنة فى ظل تطبيق المعايير .

كماهدفت دراسة (أبوجبل،٢٠٢٠) الى تحليل العلاقة بين معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة ، وقد توصلت الدراسة الى عدم تفعيل معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة ، وغياب معايير المراجعة الخاصة بهذه المنشأت؛ ومن ثم نقص الوعى المحاسبى عند ملاك هذه المنشأت كنتيجة لغياب الإطار المفاهيمى للمحاسبة والمراجعة.

وأوضحت(دراسة رزق،٢٠٢٠) واقع استخدام معايير المحاسبة الدولية فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط للوصول الى ريادة الأعمال فى ضوء مفهوم العناقيد الصناعية. وأوضحت الدراسة أن أهم أسباب عدم تفعيل مفهوم العناقيد الصناعية ، والتوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى معظم المنشأت الصغيرة والمتوسطة هو عدم ادراك أهمية هذه المعايير ، وإمكانية الإستغناء عنها ببعض السجلات الخاصة بالمدينين، كما أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية بين درجة استخدام معايير المحاسبة الدولية ومعدل العائد على الاستثمار.

وحددت دراسة (عبدالرحمن٢٠٢٠) أثر تطبيق معايير التقارير المالية على رفع جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وتوجيه الإستثمار نحوالمنشأت الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة الى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة يساعد فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية ؛ مما يحسن من واقع الحياة الاقتصادية ،كما توصلت الى وجود علاقة ارتباط بين الإمتثال لمعايير التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية؛ مما يساعد على توجيه الاستثمار نحو المنشأت الصغيرة والمتوسطة.

وهدفت دراسة (عبدالله،٢٠٢٠) الى دراسة تحسين التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة من خلال العوامل المؤثرة فى تحسين جودة التقارير بهذه المنشأت فى ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية.وقد خلص البحث الى أن وجود مقياس متكامل لتحديد جودة التقارير المالية سوف يساهم فى تقييم جودة أداء المنشأت الصغيرة والمتوسطة. وأكدا (عرفة والمليجى،٢٠٢٠)على أهمية تحسين بيئة معلومات المنشأت الصغيرة والمتوسطة من خلال اتخاد العديد من الإجراءات أهمها تطبيق معيار المحاسبة الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة،وتوصلت الدراسة الى إن تحسين بيئة معلومات المنشأت الصغيرة والمتوسطة يساعدها فى مواجهة تحديات التمويل التى تواجهها ؛حيث يساعد هذا التحسين فى الوصول الى القروض طويلة الأجل وتخفيض تكلفة الدين.

واستعرضت دراسة (Ajekwe and Ibiamke,2020) الأدبيات الخاصة بإعداد التقاريرالمالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة مع أشارة خاصة الى نيجيريا وأهمية استخدام IFRs فى المنشأت النيجيرية الصغيرة والمتوسطة ، وقد أشارت الدراسة الى المزيا والتحديات المتعلقة بإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى العالم ونيجيريا. وأوضحت دراسة (Deno et al 2020) تأثير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على وصول الشركات الصغيرة إلى الديون المصرفية. وأوضحت الدراسة أن كل من تكلفة الإفصاح والعلاقات المصرفية قد ساهمتا في عدم إفصاح الشركات الخاصة الألمانية التقليدية عن البيانات المالية. ووجدت الدراسة أن قدرة الشركات الصغيرة على الوصول إلى الديون المصرفية قد زادت بشكل كبير بعد عملية الإفصاح.

وركزت دراسة(Wijekoon,2021) على دراسة مدى الحاجة الى المعايير الدولية لإعداد التقاريرالمالية IFRs فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة فى سريلانكا، والتحقق من الضغوط المؤسسية التى دفعت الى اعتمادها فى هذه الكيانات. وأوضحت نتائج الدراسة أن المنشأت الصغيرة والمتوسطة ليست فى حاجة الى هذه المعايير ؛ حيث لايتلقى أصحاب هذه الكيانات طلبات لتقديم بيانات مالية قابلة للمقارنة دوليا من

شركائهم التجاريين ؛ ومن ثم ترى الدراسة أن قرار إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى هذه الكيانات كان إستجابة للضغوط المؤسسية وليس للفوائد المزعومة للمعلومات المالية القابلة للمقارنة دوليا.

وقامت دراسة(السيد و شوربة،٢٠٢٢) بتحليل دور المعيار المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تحسين الإفصاح المحاسبى للتقارير المالية،وتحديد مدى أهمية الإفصاح المحاسبى فى تقييم الجدارة الإئتمانية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الى وجود أثر طردى معنوى لمستوى الإفصاح المحاسبى على الجدارة الإئتمانية لهذه المنشأت ، وإختلاف مستويات تصنيف الجدارة الإئتمانية بإختلاف مستوى الإفصاح، وإختلاف الأهمية النسبية للإفصاح بهذه المنشأت بإختلاف حجمها، وانخفاض مستوى الإفصاح بشكل عام.

واهتمت دراسة (Gonçalves et al,2022) بدراسة وتحليل العوامل التى تؤثر على تطبيق المعايير الدولية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى البرازيل من خلال تحليل أراء المحاسبين ومكاتب المحاسبة فى جميع أنحاء البلاد. وتوصلت الدراسة الى أن التناقضات، وقضايا عدم الفهم تعد العوامل الرئيسية التى تمنع التطبيق،إلا أنه بمجرد معرفة المشاركين بالمعيار يتم القضاء على عقوبات التنفيد.

وناقشت دراسة(Hoti and Krasniqi,2022) كيفية تأثير تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تصور المستثمرين تجاه المنشأت الصغيرة والمتوسطة. وأوضحت الدراسة أن المستثمرين يميلون الى الإستثمار فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة التى اعتمدت IFRs ؛حيث أن تطبيق IFRs يؤدى الى مستوى أعلى من الإفصاح والشفافية، وتوحيد التقارير المالية من خلال اعتماد إطار محاسبة مشترك يساعد على إزالة الحواجز والاختلافات الدولية ، ويحافظ على ثقة المستثمرين عبر الحدود والحواجز الدولية؛ مما يجذب حجما أكبر من الاستثمارات.

مما سبق يتضح أن المنشأت الصغيرة والمتوسطة قد حظت بإهتمام دولى ومحلى على نطاق واسع وقد أكدت الدراسات السابقة على أن هذه المنشأت تواجه تحديات فى التمويل تهدد نموها واستمرارها، كما أكدت- فيما عدا دراسة

(Wijekoon,2021) – على أن تطبيق معايير التقارير الدولية لهذه المنشأت هو مطلب أساسى للتنافس فى قرية معولمة من قبل المنشأت الصغيرة والمتوسطة؛ حيث أن تحسين جودة معلوماتها هو السبيل لمواجهة تحديات التمويل التى تهدد نموها واستمرارها.

ومن ثم تحاول الدراسة الحالية التعرف على دور الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تحسين هيكل التمويل بهذه المنشأت من حيث تمكينها من الحصول على قروض طويلة الأجل بتكلفة منخفضة ، وجذب المزيد من الاستثمارات ، وذلك بإجراء دراسة تطبيقية على المنشأت الصغيرة والمتوسطة المدرجة فى بورصة النيل خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١.

فروض البحث:

بناءا على ما توصلت اليه نتائج الدراسات السابقة يمكن صياغة فروض البحث كمايلى:

الفرض الرئيسى:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وتحسين هيكل التمويل.

الفروض الفرعية المتفرعة من الفرض الرئيسى:

١. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة والحصول على قروض طويلة الأجل.
٢. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية سالبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة و تكلفة التمويل.
٣. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجذب الإستثمارات.

منهجية البحث:

تتمثل منهجية البحث فيمايلى:

منهج البحث:ارتكز البحث على كل من المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطى . حيث تم استقراء وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ، والإطلاع على

المعيار الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة؛ لإستنباط دور الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تحسين هيكل التمويل فى هذه المنشأت.

أداة البحث: تتمثل أداة البحث فى استخدام الأساليب الإحصائية كأداة فاعلة فى إختبار فروض البحث.

وسيلة البحث: تتمثل وسيلة البحث فى إجراء دراسة تطبيقية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١ .

حدود البحث:

الحدود الزمنية : ٢٠١٥-٢٠٢١.

الحدود المكانية:المنشأت الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية.

الحدود العلمية:دراسة وتحليل دور المعيار المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تحسين هيكل التمويل (قروض بنكية طويلة الإجل، و تخفيض تكلفة الدين ، وجذب الاستثمارات).

خطة البحث:

بناءا على مشكله البحث وأهدافه وفروضه وحدوده تكون خطة البحث على النحو التالى:

أولا: الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة

ثانيا:دورالإفصاح المحاسبى فى تحسين هيكل التمويل فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة

ثالثا: الدراسة التطبيقية

رابعا: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

خامسا:قائمة المراجع

الإطار النظرى:

أولا:الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة مشكلة نقص المعلومات المحاسبية ، وعدم القدرة على تلبيه إحتياجات مستخدمى المعلومات، أو الإطراف الخارجية ذات العلاقة بهذه المنشأت(أبو جبل،٢٠٢٠)، وهو مايعد عائقا أمام قدرة هذه المنشأت فى تحقيق أهدافها ؛ لذلك أصدرت وزارة الإستثمار عام ٢٠١٥ معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، والذى يهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية الخاصة بهذه المنشأت والتى تعد المنتج النهائى للنظام المحاسبى، ومصدر للمعلومات المحاسبية . حيث أوضح (معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة،٢٠١٥) المجموعة الكاملة للقوائم المالية التى يجب الالتزام بعرضها من قبل المنشأت الصغيرة والمتوسطة والتى تتمثل فى:

- قائمة المركز المالى فى تاريخ القوائم المالية.
- قائمة االأرباح أو الخسائر عن الفترة.
- قائمة الدخل الشامل عن الفترة، وتبدأ قائم الدخل الشامل بالربح أو الخسارة ثم تعرض بنود الدخل الشامل الأخرى بعد دلك.
- قائمة التغير فى حقوق الملكية عن الفترة.
- قائمة التدفقات النقدية عن الفترة.
- الإيضاحات متضمنة ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وقد أكد المعيار على دورية إعداد القوائم المالية، وتقييم قدرة المنشأة على الإستمرار، وأهمية الثبات فى العرض ؛ حرصا على مصداقية المعلومات المحاسبية التى تحتويها، والمساعدة فى اتخاد قرارات سليمة.

كما أوضح المعيار الخصائص التى يجب توافرها فى المعلومات الموجودة بالقوائم المالية والتى تتمثل فيما يلى:

القابلية للفهم: أكد المعيار على أهمية أن تتصف المعلومات الواردة بالقوائم المالية بالفهم من قبل المستخدمين الذين تتوافر لديهم مستوى معقول من المعرفة بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبية ، مع عدم استبعاد المعلومات المتعلقة بالأمور المعقدة إذا كانت ضرورية لصانعى القرارات بحجة صعوبة فهمها من قبل المستخدمين.

الملاءمة:أوضح المعيار أن المعلومات الملائمة لمتخدى القرار هى تلك المعلومات التى يمكنها التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.

الأهمية النسبية:اذا كان حذف المعلومات المحاسبية، أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمى القوائم المالية ؛فإنها تعتبر معلومات ذات أهمية نسبية؛ ومن ثم ملائمة.

المصداقية:يجب أن تخلو المعلومات المدرجة بالقوائم المالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز ؛ كى تتسم بالمصداقية، ولاتعد القوائم المالية محايدة إذا تم إختيارها، أو عرضها بطريقة تؤثر على صنع القرار بهدف تحقيق نتيجة محددة مقدما.

الجوهر قبل الشكل:لكى تعبر العمليات المالية تعبيرا صادقا عن حقيقة النشاط يجب أن يتم المحاسبة عنها وعرضها طبقا لجوهرها، وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانونى.

الحيطة والحذر:يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المحيطة بالأحداث والظروف من حيث طبيعتها ومدى تأثيرها. ويقصد بالحيطة والحذر تبنى درجة من الحذر فى وضع التقديرات المطلوبة فى ظل عدم التأكد بحيث لايتم تضخيم للأصول والدخل، أو تقليل للالتزامات والمصروفات، مع عدم السماح بالتخفيض المتعمد فى قيم الأصول والدخل، أو المبالغة المتعمدة فى قيم الالتزامات والمصروفات.

الاكتمال:يجب أن تكون المعلومات الواردة فى القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة ؛ حيث أن الحذف فى المعلومات يجعلها محرفة أو مضلله؛ ومن ثم تصبح معلومات غير صادقة وغير ملائمة.

القابلية للمقارنة:أوضح المعيار ضرورة قياس وعرض الأثر المالى للعمليات المالية المتشابهة، والأحداث الأخرى على أساس ثابت من فترة لأخرى، وإعلام المستفيدين عن السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية، وأى تغيرات تحدث فى هذه السياسات ، والأثار المترتبة على هذه التغيرات؛ ليتمكن مستخدمى القوائم المالية

من مقارنتها بالنسبة للمنشأة الواحدة عبر الفترات المالية المختلفة، وكذلك مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة ؛ بغرض تقييم المركز المالى ، والأداء الإدارى، والتدفقات النقدية لهذه المنشأت.

التوقيت المناسب:أكد المعيار على أهمية عمل توازن بين مزايا تقديم بيانات موثوق فيها، والوقت المناسب لتقديمها ؛ لتكون ملائمة ومن ثم مؤثرة فى صنع القرارات.

الموازنة بين التكلفة والمنفعة:حرص المعيار على أن تكون المنافع المتحققة من المعلومات متوازنة مع تكاليف الحصول عليها، وتعد عملية تقييم المنافع والتكاليف عملية تقديرية لكل منشأة.

وقد أوضح (مليجى،٢٠١٤) أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على التكامل بين الخصائص النوعية لهذه المعلومات مثل:الملائمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والخصائص الكمية التى تركز على كمية المعلومات المقدمة للإطراف المستفيدة؛ ومن ثم فإن الالتزام بمعيار المحاسبة الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يحقق جودة المعلومات المحاسبية التى يتم عرضها فى صلب القوائم المالية والإيضاحات المتممة.

من العرض السابق ترى الباحثة أن معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يعمل على تحسين عملية الإفصاح من خلال :عرض تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها من قبل المستفيدين فى عملية اتخاد القرارات، والإلتزام بأسس العرض العادل لها، وكذلك الخصائص التى يجب توافرها فى المعلومات التى تتضمنها ؛ وهو مايحقق جودة المعلومات المحاسبية.

ثانيا:دورالإفصاح المحاسبى فى تحسين هيكل التمويل فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة:

يعد التمويل العمود الفقرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وأحد أهم التحديات التى تواجة هذه المنشأت للبقاء والنمو.

وسوف يتناول البحث تحسين هيكل التمويل من خلال:

- الحصول على قروض بنكية طويلة الإجل.
- تخفيض تكلفة الدين.
- جذب المزيد من الإستثمارت.

حيث أوضحت العديد من الدراسات أن المنشأت الصغيرة والمتوسطة تواجه قيود مالية وتحديات مختلفة فى الحصول على التمويل بسبب نقص المعلومات المحاسبية ، وغياب جودة الإفصاح
(محمد،٢٠١٧؛عرفه ومليجى،٢٠٢٠؛ السيد وشوربة،٢٠٢٢؛ Coluzzi,C. et al,2015 ؛ Degryse,2012؛ Chua et al,2011؛Coluzzi, L. 2020)

حيث تعد جودة وتوافر المعلومات المحاسبية من أهم العوامل التى تؤثر على هيكل رأس المال، وتكلفة الدين فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة
(Minnis,2011؛ Van Caneghem, & Van Campenhout، 2012 ؛Luyapert,2016 ؛ Vander et al,2015؛ Cassar 2015؛٢٠٢٢؛ السيد وشوربة، ٢٠٢٠ ؛عرفه ومليجى)

حيث أشار(محمد،٢٠١٧) الى الصعوبات التمويلية التى تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة فى البيئة المصرية والتى تتمثل فى إجراءات الحماية شديدة التحفظ التى تتخذها المؤسسات التمويلية عند تمويل المنشأت الصغيرة والمتوسطة بفرض أسعار فائدة مرتفعة مقارنة بالشركات الكبرى؛ وهو ما يؤدى الى تراجع حجم الإئتمان ، ورفع تكلفة رأس المال؛ مما ينعكس سلبا على ربحيتها ومن ثم إستمرارها فى بيئة الأعمال.

وقد يتعد الأمر تراجع حجم الإئتمان ورفع سعر الفائدة الى صعوبة اتخاد البنك قرار بمنح الإئتمان لهذه المنشأت ؛ حيث أن عدم توافر معلومات محاسبية موثوق بها يؤدى الى صعوبة تقييم الجدارة الإئتمانية للمنشأة، وزيادة درجة عدم التأكد فى تقدير مخاطر الإئتمان؛ ومن ثم صعوبة إتخاد قرار بمنح الإئتمان (Boushnak et al,2018؛ Fufa,2016 ؛السجاعى،٢٠١٥؛ عثمان ، ٢٠١٧؛ شاهين،٢٠١٨) .

حيث تتحدد درجة التصنيف الإئتمانى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة بناءا على مستوى الإفصاح المحاسبى، ومدى توافر معلومات عن نتائج أعمالها تساعد فى القياس الدقيق لمؤشراتها المالية؛ ومن ثم المساعدة فى توفير أساليب الإقراض المناسبة لكل من المنشأة والبنك(السيد وشوربة،٢٠٢٢).

وهو ماأكدته دراسة (Paananen et al,2016) حيث أوضحت أن نسبة كبيرة من المنشأت الصغيرة والمتوسطة لايمكنها الوصول الى التمويل البنكى، أو تحصل عليه بتكلفة عالية؛ ومن ثم يعد الائتمان التجارى المصدر الأول للتمويل فى هذه المنشأت، حيث تعتمد بشكل أساسى على التمويل التجارى، وبدرجة أقل على الإقتراض من البنوك التى تمول نسبة صغيرة من هذه المنشأت(Ferrando & Martínez-Sola2014؛Mulier,2013) ،إلا إن الائتمان التجارى غير مرن ، ويعد من أكثر مصادر التمويل تكلفة (Wilner,2000) ؛ وهو مايمثل عائقا أمام المنشأت الصغيرة والمتوسطة فى النمو والإستمرار.

ويعتبر (عرفه ومليجى،٢٠٢٠) مشكلة الإئتمان التجارى- والتى يمكن التعبير عنها بالإلتزامات قصيرة الأجل- هى من أهم التحديات التى تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل الدافع الأساسي لإتخاد القرار بتحسين بيئة المعلومات والذى يمثل تطبيق معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة أحد دعائمه؛ للتغلب على مشكلات التمويل القصير الأجل من خلال إمكانية الوصول الى مصادر التمويل طويل الأجل، وإنخفاض تكلفة الدين.

وهو ماأكدته العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة (EL-Attar,2016) التى أوضحت أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة يؤثر بشكل إيجابى على قيمة القرض الممنوح للمنشأة وبشكل عكسى على أسعار الفائدة المفروضة على هذا القرض. و دراسة(Breuer et al,2018) التى أشارت الى أن قيام المنشأت الصغيرة والمتوسطة بتطبيق المعايير الدولية عند إعداد التقارير المالية يحسن جودة المعلومات ، ويساعد فى الحصول على القروض البنكية طويلة الأجل.

وقد أكدت دراسة (Scheider,2018) أن البيانات المالية المدققة هى أهم مصدر لإتخاد قرار الإقراض؛حيث تساعد هذه البيانات على حساب النسب المالية اللازمة لتكوين تنبؤات دقيقة موثوق بها من قبل متخدى القرارات ، وتزداد دقة هذه التنبؤات بزيادة المعلومات المحاسبية الملائمة،أما دراسة(Deno et al,2020 فقد توصلت

الى إن الإفصاح الإلزامى عن البيانات المالية هو أحد أهم أسباب وصول المنشأت الصغيرة والمتوسطة الى الديون المصرفية.

مماسبق يتضح للباحثة تأكيد العديد من الدراسات سواء المحلية أو الأجنبية- كماسبق عرضه- على أن مشكلة نقص البياتات المالية وعدم تماثلها فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة يحول دون وصولها الى التمويل البنكى طويل الأجل وفشلها فى تخفيض تكلفة الدين ، والتى أكدت العديد من الدراسات-كما تم عرضه- أن تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة هو السبيل للتغلب على هذه المشكلة .

وبالتطبيق على الواقع المصرى فقد صدر قرار وزير الإستثمار رقم١١٠ لسنة ٢٠١٥ بتطبيق معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة والذى يحقق العديد من المزايا مثل (Louis & Urcan,2013؛ Ajekwe, & Ibiamke(2020) ؛الأعرج ورشوان،٢٠١٧؛إبراهيم ٢٠١٩؛عبدالله؛٢٠٢٠):

- توحيد طرق القياس والمعالجات المحاسبية؛ ومن ثم إمكانية المقارنة بين المنشأت فى الدول المختلفة؛ وهو مايساعد على جذب رؤس الأموال الأجنبية، وتنشيط سوق المال.
- تحقيق جودة وشفافية البيانات المالية ؛ من ثم زيادة ثقة المستخدمين فى المعلومات المحاسبية التى تقدمها المنشأت الصغيرة والمتوسطة؛ وهو مايؤدى الى زيادة قيمة المنشأة، وخفض تكلفة التمويل، بالإضافة الى جذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية.

بناءا على ما سبق يتضح للباحثة أن اعتماد المعايير الدولية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة لايساعد المنشأة فى الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك فقط ، بل يعمل على جذب المزيد من الإستثمارات، فجودة المعلومات المحاسبية التى يوفرها المعيار ليست المصدر الأساسى فى منح قرار الإئتمان وبتكلفة منخفضة فقط بل هى المصدر الأساسى للمستثمرون والدائنون والمحللون الماليون فى اتخاد قراراتهم الإستثمارية.

وبصفة عامة يتجه المستثمرون الى الإستثمار فى المنشأت التى اعتمدت المعايير الدولية حيث الإفصاح المناسب عن البيانات المالية ، وجودة المعلومات المحاسبية، وتوحيد التقارير المالية من خلال إعتماد إطار محاسبة مشترك يساعد على إزالة الحواجز والإختلافات الدولية ويحافظ على ثقة المستثمرين عبر الحدود والحواجز الدولية؛ ممايجذب حجما أكبر من الإستثمارات (Hoti&Krasniqi,2022).

ومن ثم يتيح تطبيق المعايير الدولية فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة الفرصة فى توجيه الإستثمار نحو المنشأت الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة المستثمرين فى إتخاد قرارات ذكية تؤدى الى تجارة دولية سهلة (Al-Khafaji 2018؛ عبدالرحمن،٢٠٢٠).

فغالبا مايعتمد المستثمرون خاصة فى الأسواق المالية التى تنخفض فيها قدرة المستثمرين على تفسير البيانات الواردة بالتقارير المالية على المحللين الماليين(عياد،٢٠١٠).

وترتبط دقة تنبؤات المحللين الماليين بشكل إيجابى بكل من جودة الإفصاح والالتزام بتطبيق المعايير، ومن ثم يؤدى زيادة جودة الإفصاح الى زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين، ويقصد بالإفصاح المحاسبى شمول التقارير المالية على جميع االبيانات الضرورية لمستخدمى هذه التقارير، والتى يؤدى عدم نشرها الى تضليل متخدى القرارات(شاهين،٢٠١٨؛ Laschewski, & Nasev,2021).

استنادا الى ماسبق تحاول الباحثة دراسة وتحليل دور الإفصاح المحاسبى فى ضوء معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى تحسين هيكل التمويل من خلال ماتوفره التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ من بيانات مالية تساعد فى تمكين هذه المنشأت من الوصول الى التمويل المصرفى طويل الإجل بسعر فائدة منخفض، بالإضافة الى دورها فى جذب المزيد من الإستثمارات من خلال إستخدام مجموعة من الإساليب الإحصائية كما سيتضح من الدراسة التطبيقية.

الدراسة التطبيقية:

أولا:مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع المنشأت الصغيرة والمتوسطة المسجلة ببورصة النيل المصرية والبالغ عددها ٢٦ شركة فى الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١، وقد تم تحديد عينة الدراسة بناءا على توافر مجموعة من الشروط وبشكل منتظم خلال فترة الدراسة، وتتمثل هذه الشروط فيما يلى:

- وجود تداول فعلى على أسهم الشركات المسجلة.
- توافر تقارير مالية منتظمة خلال فترة الدراسة والتى مدتها ٧ سنوات (٢٠١٥-٢٠٢١).
- أن تحتوى التقارير المالية على البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة.

وبتطبيق الشروط السابقة على مجتمع الدراسة بلغ حجم عينة الدراسة ٢١ شركة من مجتمع مكون من ٢٦ شركة بنسة ٨٠,٧% بإجمالى ١٤٧ مشاهدة .

ثانيا: مصادر جمع البيانات:

تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية والخاصة بالقوائم المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ، والإيضاحات المتممة لها ، وكذلك تقرير مراقب الحسابات لهذه المنشأت من شركة مصر لنشر المعلومات ، بالإضافة الى المواقع الالكترونية الرسمية لبعض المنشأت الممثلة لعينة الدراسة.

ثالثا:متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

يوضح الجدول التالي – في ضوء فروض الدراسة – متغيرات الدارسة، وكيفية قياسها:

جدول (١) : متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المتغير	رمز المتغير	توصيف المتغير	قياس المتغير
أ. المتغير المستقل:			
الإفصاح المحاسبى	DIS	توافر البنود المؤثرة فى قرارات البنك والمستثمرين فى التقارير المالية توافر البنود المؤثرة فى قرارات البنك والمستثمرين فى التقارير المالية (Deno et al,2020,Grassa et al,2020) ، وهومتغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة (١) في حالة توافر تلك البنود، ويأخذ القيمة (٠) في حالة عدم توافرها.، وهو متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة (١) في حالة توافر تلك البنود، ويأخذ القيمة (٠) في حالة عدم توافرها.	وصفي
ب. المتغيرات التابعة: ويعبر عنها بالمتغيرات التالية:			
الديون طويلة الأجل	LD	قائمة المركز المالى	كمي
الفائدة	INT	مصاريف الفوائد موزونة بقيمة الالتزامات = مصاريف الفوائد ÷ إجمالي الديون × ١٠٠	كمي
الاستثمارات	INV	قائمة المركز المالى	كمي
ج ـ **المتغيرات الرقابية**: ويعبر عنها بالمتغيرات التالية:			
الديون قصيرة الأجل	SD	الالتزامات قصيرة الأجل موزونة بإجمالى الأصول = (الالتزامات قصيرة الأجل ÷ إجمالي الأصول) × ١٠٠	كمي
الحجم(إجمالى أصول المنشأة)	SIZE	قائمة المركز المالى	كمي
معدل الربحية	PR	معدل ربح الشركة = (صافي الربح ÷ صافي المبيعات الحالية) × ١٠٠	كمي
معدل نمو المبيعات	SG	معدل نمو المبيعات = ((صافي المبعات الحالية – صافي المبيعات السابقة) ÷ صافي المبيعات السابقة) × ١٠٠	كمي
التدفق النقدى من التشغيل	CFO	قائمة التدفقات النقدية	كمي
رأى المراجع	AO	هو متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان رأي المراجع نظيفاً، والقيمة (٠) بخلاف ذلك.	وصفي
معدل العائد على الاستثمار	ROI	معدل العائد على الاستثمار = (صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمارات) × ١٠٠	كمي
ربحية السهم	EPS	قائمة الدخل	كمي
عمر المنشأة	AGE	عدد السنوات منذ بداية تأسيسها حتى العام محل التحليل .	كمي

رابعا:الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قامت الباحثة بإجراء التحليلات الإحصائية التالية للتحقق من صحة فروض الدراسة:

١. **الإحصاء الوصفي:** حيث يتم العرض الجدولي والبياني للبيانات، وحساب مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري، أقل قيمة، وأكبر قيمة، والمدى) للبيانات الكمية، وحساب (التكرارات والنسب المئوية) للبيانات الوصفية.

٢. **تحليل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون Pearson Correlation:** لاختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة.
٣. **تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression:** ويستخدم لبناء نماذج الدراسة عن طريق دراسة تأثير عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع، وتستخدم اختبارات F، واختبارات T للتأكد من معنوية النموذج، ومعنوية المعلمات المقدرة، كما يستخدم معامل التحديد R^2 لتحديد القدرة التفسيرية للنموذج.
٤. **اختبار ديربن واتسون Durbin-Watson:** لاختبار مدى وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation بين بواقي النموذج.
٥. **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج Normal Distribution:** وذلك لاختبار أن البواقي Residual تتوزع توزيعاً طبيعياً.
٦. **اختبار علاقة التداخل الخطي Multicollinearity Diagnostics:** وذلك لاختبار وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة.

١. الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

يشمل الإحصاء الوصفي للمتغيرات: الإحصاء الوصفي للمتغيرات الوصفية، الإحصاء الوصفي للمتغيرات الكمية، وفيما يلي نتائج تلك الإحصاءات الوصفية:

أ. الإحصاء الوصفي للمتغيرات الوصفية:

يوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي للمتغيرات الوصفية:

جدول (٢) : التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الوصفية

رمز المتغير	المتغير	قيم المتغير	عدد المشاهدات	نسبة %
DIS	توافر البنود المؤثرة فى قرارات البنك والمستثمرين فى التقارير المالية	واحد (تتوافر البنود)	٦٧	٤٥,٦
		صفر (لا تتوافر البنود)	٨٠	٥٤,٤
AO	رأي المراجع	واحد (رأي نظيف)	١٠٩	٧٤,١
		صفر (غير ذلك)	٣٨	٢٥,٩
الإجمالي			١٤٧	١٠٠

يظهر الجدول أن نسبة ٥٤,٤% من إجمالي المشاهدات، لا تتوافر فيها البنود المؤثرة فى قرارات البنك والمستثمرين فى التقارير المالية، وهي نسبة كبيرة حيث تزيد على نصف المشاهدات؛ مما يدل على انخفاض مستوى الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما رأي المراجع فقد وجدت نسبة ٧٤,١% من إجمالي المشاهدات يُعد فيها رأي المراجع نظيفاً، وهي نسبة تقارب ثلاثة أرباع المشاهدات.

ب. الإحصاء الوصفي للمتغيرات الكمية:

يظهر الجدول التالي وصفا لمتغيرات الدراسة الكمية:

جدول (٣) : الإحصاء الوصفي للمتغيرات الكمية

Variables	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Range
SD	32.52	26.12	0	102.94	102.94
SIZE	17.03	1.15	15.08	19.69	4.61
AGE	20.71	6.5	9	38	29
PR	-55.38	1831	-11749	16282	28031
SG	110.73	658.24	-100	6301.9	6401.9
CFO	3.15	13.69	-24.94	88.76	113.7
LD	3.5	14.59	0	130.73	130.73
INV	24.65	33.89	-0.21	333.99	334.2
ROI	12.42	90.63	-77.69	980.04	1057.7
EPS	0.11	0.54	-4.58	1.65	6.23
INT	1.77	5.11	0	49.45	49.45

يظهر الجدول ما يلي:

المتغير SD الالتزامات قصرة الأجل موزونة بإجمالي الأصول: بلغ المتوسط الحسابي للالتزامات قصرة الأجل موزونة بإجمالي الأصول لمشاهدات العينة ٣٢,٥٢% بانحراف معياري ٢٦,١٢%، وتراوحت القيم بين صفر%، ١٠٢,٩٤%.

المتغير SIZE حجم الشركة: بلغ المتوسط الحسابي لحجم الشركة مقاساً باللوغاريم الطبيعي لإجمالي الأصول لمشاهدات العينة ١٧,٠٣، بانحراف معيارى حوالي ١,١٥، وتراوحت القيم بين ١٥,٠٨، ١٩,٦٩.

المتغير AGE عمر الشركة: بلغ المتوسط الحسابي لعمر الشركة لمشاهدات العينة ٢٠,٧١ سنة، بانحراف معيارى حوالي ٦,٥ سنة، وتراوحت القيم بين ٩، ٣٨ سنة.

المتغير PR معدل ربح الشركة: بلغ المتوسط الحسابي لمعدل أرباح الشركة بالمشاهدات المدرجة باللعينة -٥٥,٣٨% بانحراف معياري قدره ١٨٣١%، وتراوحت معدلات أرباح الشركات بين -١١٧٤٩%، ١٦٢٨١%.

المتغير SG معدل نمو المبيعات: بلغ المتوسط الحسابي لمعدل نمو المبيعات بالمشاهدات المدرجة بالعينة ١١٠,٧٣% بانحراف معياري ٦٥٨,٢٤%، وتراوحت معدلات النمو بين -١٠٠%، ٦٣٠١,٩%.

المتغير CFO التدفقات النقدية من التشغيل: بلغ المتوسط الحسابي للتدفقات النقدية من التشغيل لمشاهدات العينة حوالي ٣,١٥ مليون جنيهاً بانحراف معياري حوالي ١٣,٦٩ مليون جنيهاً، وتراوحت التدفقات النقدية من التشغيل بين -٢٤,٩٤ مليون جنيهاً، ٨٨,٧٦ مليون جنيهاً.

المتغير LD الالتزامات طويلة الأجل: بلغ المتوسط الحسابي للالتزامات طويلة الأجل لمشاهدات العينة حوالي ٣,٥٠ مليون جنيهاً بانحراف معياري حوالي ١٤,٥٩ مليون جنيهاً، وتراوحت الالتزامات طويلة الأجل بين صفر، ١٣٠,٧٣ مليون جنيهاً.

المتغير INV إجمالي الاستثمارات: بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الاستثمارات لمشاهدات العينة حوالي ٢٤,٦٥ مليون جنيهاً بانحراف معياري حوالي ٣٣,٨٩ مليون جنيهاً، وتراوحت الاستثمارات بين -٠,٢١ مليون، ٣٣٣,٩٩ مليون جنيهاً.

المتغير ROI معدل العائد على الاستثمار: بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الاستثمار لمشاهدات العينة ١٢,٤٢% بانحراف معياري ٩٠,٦٣%، وتراوحت معدلات العائد على الاستثمار بين -٧٧,٦٩%، ٩٨٠,٠٤%.

المتغير EPS ربحية السهم: بلغ المتوسط الحسابي لربجية السهم لمشاهدات العينة ٠,١١بانحراف معياري ٠,٥٤ وتراوحت ربحية الأسهم بين -٤,٥٨، ١,٦٥.

المتغير INT مصاريف الفوائد موزونة بقيمة الالتزامات: بلغ المتوسط الحسابي لمصاريف الفوائد موزونة بقيمة الالتزامات لمشاهدات العينة ١,٧٧% بانحراف معياري ٥,١١% وتراوحت بين صفر، ٤٩,٤٥%.

نخلص من النتائج السابقة إلى كبر الانحراف المعياري لتلك المشاهدات في كل المتغيرات – عدا حجم الشركة حيث تم أخذ اللوغاريتم الطبيعى لإجمالي الأصول – مما يدل على تباين مشاهدات العينة، أي تنوعها.

خامسا:اختبار الفروض:

اختبار الفرض الرئيسى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إيجابية بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وتحسين هيكل التمويل.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال اختبار الفروض الفرعية، وجاءت النتائج كما يلي:

اختبار الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إيجابية بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة والحصول على قروض طويلة الأجل.

ولاختبار ذلك الفرض تم اختبار العلاقة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة والحصول على قروض طويلة الأجل بالصيغة التالية:

$$LD = B_0 + B_1*DIS + B_2*SD + B_3*SIZE + B_4*PR + B_5*AGE + B_6*SG + B_7*CFO + B_8*AO + \varepsilon$$

حيث LD الديون طويلة الأجل، DIS الإفصاح المحاسبى،المتغيران محل الإختبار،ε الخطأ العشوائي.

SD الالتزامات قصيرة الأجل موزونة بحجم الأصول : يمكن أن يؤدى التخفيض فى الالتزامات قصيرة الأجل الى زيادة فى الالتزامات طويلة الأجل.
SIZE حجم الشركة : يؤثر الحجم سلبا على خطر الإئتمان.
PR معدل ربح الشركة : تكون البنوك اكثر قبولا لأقراض الشركات ذات الربحية العالية.
AGE عمر الشركة : توجد علاقة عكسية بين عمر الشركة وخطر الائتمان.
SG معدل نمو المبيعات، CFO التدفقات النقدية من التشغيل: تتيح المبيعات وكذلك التدفقات النقدية من التشغيل الفرصة للشركة فى زيادة الاستثمار وتحقيق المزيد من الارباح.
AO رأي المراجع: توجد علاقة طردية بين رأى المراجع وخطر الائتمان.

وهى متغيرات رقابية (عوامل أخرى التى يمكن أن تؤثر فى الديون طويلة الأجل بالإضافة الى الإفصاح المحاسبى) تم إضافتها لتحديد الحجم الحقيقى لتأثير الإفصاح المحاسبى على الديون طويلة الإجل ، وقد تم تحديد هذه المتغيرات، وكيفية حساب قيمتها فى ضوء الدراسات السابقة (Kim et al,2011,Bradshow et al,2014,Corazz et al,2016, Minnis &shroff,2017,Breuer et al,2018,Altman et al,2020) والبيانات المتوافرة بالتقارير المالية.

B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6, B_7, B_8 المعلمات المراد تقديرها من نموذج الانحدار.

وقد تم إجراء تحليل الارتباط البسيط Correlation، وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression، وجاءت النتائج كما يلي:

١. تحليل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون Pearson Correlation:

بإجراء تحليل الارتباط الخطي لبيرسون بين متغيرات الدراسة، والتي تشمل المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة والرقابية جاءت النتائج كما يلي:

جدول (٤) : نتائج الانحدار الخطي البسيط لبيرسون Pearson Correlation

Variables	LD	DIS	SD	SIZE	PR	AGE	SG	CFO	AO
LD	1								
DIS	.485**	1							
SD	-.298**	.242**	1						
SIZE	.322**	.492**	.472**	1					
PR	-.022	-.006	.065	.024	1				
AG	.233**	.289**	.148	.223**	.011	1			
SG	.182*	.027	-.063	-.043	-.008	-.035	1		
CFO	.195*	.140	-.024	.194*	.008	.122	-.035	1	
AO	.281**	.260**	-.037	.159	.005	.116	-.029	-.061	1

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

يظهر الجدول ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين الديون طويلة الأجل وكلٍ من الإفصاح، وحجم الشركة، وعمر الشركة، والمراجع حيث بلغت معاملات الارتباط ٠,٤٥٨، ٠,٣٢٢، ٠,٢٣٣، ٠,٢٨١ عند مستوى معنوية ٠,٠١ على التوالي.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين الديون طويلة الأجل وكلٍ من معدل نمو المبيعات، والتدفقات النقدية من التشغيل حيث بلغت معاملات الارتباط ٠,١٨٢، ٠,١٩٥عند مستوى معنوية ٠,٠٥ على التوالي.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل موزونة بإجمالي الأصول حيث بلغت معامل الارتباط - ٠,٢٩٨ وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢. تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression:

قامت الباحثة ببناء نموذج انحدار لدراسة تأثير جودة الإفصاح على الديون طويلة الإجل عن طريق إجراء تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية)، وقد جاءت نتيجة التحليل كما يلي:

جدول (٥) : نتائج تقدير معاملات الانحدار المتعدد Multiple Regression

المتغير التابع: LD				
المتغيرات المؤثرة(المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية)	معاملات الانحدار غير القياسية		اختبار (T) Test	
	B	الخطأ المعياري	قيمة	مستوى المعنوية
(Constant)	6.963	2.467	2.822	0.000
DIS	1.174	0.318	3.694	0.000
SD	-0.059	0.006	-10.624	0.000
SIZE	1.265	0.159	7.975	0.000
PR	0.000	0.000	0.060	0.952
AGE	0.006	0.021	0.293	0.770
SG	0.001	0.000	3.304	0.001
CFO	0.002	0.010	0.258	0.797
AO	0.610	0.296	2.061	0.041
Durbin Watson =1.975			Sig.=0.000	F =31.476
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 = 0.625				

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة على القروض طولة الأجل عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وتبلغ قيمة ذلك التأثير ١,١٧٤ مليون جنيه في حالة الإفصاح المحاسبى، **مما يمكن معه قبول صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة.**

- يوجد تأثير سالب ذو دلالة إحصائية لنسبة القروض قصيرة الأجل موزونة بإجمالي الأصول على القروض طويلة الأجل عند مستوى معنوية ٠,٠١، وقد بلغت قيمة ذلك التأثير -٠,٠٥٩، أي أن الزيادة في نسبة القروض قصيرة الأجل موزونة بإجمالي الأصول بمقدار ١% يؤدي إلى انخفاض في القروض طويلة الأجل بمقدار ٠,٠٥٩ مليون جنيه، حيث يمكن أن يؤدى التخفيض فى الالتزامات قصيرة الأجل الى زيادة فى الالتزامات طويلة الأجل.
- يوجد تأثير موجب ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على القروض طويلة الأجل عند مستوى معنوية ٠,٠١، حيث بلغ ذلك التأثير ١,٢٦٥، أي أن الزيادة في حجم الشركة بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع في القروض طويلة الأجل بمقدار ١,٢٦٥ مليون جنيه، حيث أن حجم الشركة يؤثر سلباً على خطر الائتمان مما يؤدي إلى ارتفاع القروض طويلة الأجل.
- يوجد تأثير موجب ذو دلالة لمعدل نمو المبيعات على القروض طويلة الأجل عند مستوى معنوية ٠,٠١، حيث بلغ ذلك التأثير ٠,٠٠١، أي أن الزيادة في معدل نمو المبيعات بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع في القروض طويلة الأجل بمقدار ٠,٠٠١ مليون جنيه، حيث تتيح المبيعات الفرصة للشركة فى زيادة الاستثمار وتحقيق المزيد من الأرباح.
- يوجد تأثير موجب ذو دلالة لرأي المراجع على القروض طويلة الأجل عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ويبلغ ذلك التأثير ٠,٦١٠ مليون جنيه زيادة في القروض طويلة الأجل في حالة أن يكون رأي المراجع نظيفاً.

اختبار معنوية النموذج: ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار F حيث بلغت قيمة F= ٣١,٤٦٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، مما يدل على معنوية النموذج عند مستوى معنوية ٠,٠١.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية له ٦٢,٥% وفقاً لقيمة Adjusted R square، وهي قدرة تفسيرية متوسطة.

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Autocorrelation: بلغت قيمة Durbin Watson = ١,٩٧٥ مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بن البواقي.

اختبار علاقة التداخل الخطي MultiCollinearity: اختبرت الباحثة مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics، وقد جاءت نتائج الاختبار كما هو موضح بالجدول:

جدول (٦) : نتائج اختبار التداخل الخطي Collinearity Diagnostics

Collinearity Diagnostics		المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية	Collinearity Diagnostics		المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية
VIF	Tolerance		VIF	Tolerance	
1.190	.840	AGE	1.654	.605	DIS
1.013	.987	SG	1.375	.727	SD
1.109	.902	CFO	2.192	.456	SIZE
1.108	.902	AO	1.005	.995	PR

يتبين من الجداول السابقة أنه بفحص قيم معامل (Tolerance) الواردة بالجداول لجميع المتغيرات(المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية) الكمية المتصلة تبين أنها أكبر من ٠,١، كما أن قيم (VIF) أقل من القيمة ١٠، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من تعدد العلاقات الخطية، أو مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي Multicollinearity.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normal Distribution: تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار كولمجروف سميرنوف، وشابيرو وليك، كما يلي:

جدول (٧) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
RES_1	.043	147	.200	.995	147	.910

يظهر الجدول أن مستوى المعنوية لاختبار كولمجروف سميرنوف ٠,٢٠٠، ولاختبار شابيرو ويلك ٠,٩١٠ مما يدل على أن توزيع البواقي لا يختلف عن التوزيع الطبيعي.

نخلص مما سبق إلى أن النموذج قد اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية، وقد أخذ النموذج الصيغة التالية:

$$LD=-16.963+1.174*DIS-.059*SD+1.265*SIZE +.006*AGE+.001*SG+.002*CFO+.610*AO$$

اختبار الفرض الفرعي الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة و تكلفة التمويل.

ولاختبار ذلك الفرض تم اختبار العلاقة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة و تكلفة التمويل بالصيغة التالية:

$$INT = B_0 + B_1*DIS + B_2*LD + B_3*SD + B_4*SIZE + B_5*PR + B_6*AGE + B_7*SG + B_8*CFO + B_9*AO + \varepsilon$$

حيث INT معدل الفائدة، DIS الإفصاح المحاسبى المتغيران محل الاختبار، ε الخطأ العشوائي.

LD الديون طويلة الأجل: توجد علاقة طردية بين الالتزامات طويلة الأجل وإنخفاض معدل الفائدة.

SD الديون قصيرة الأجل موزونة بحجم الأصول: حيث يمكن أن يؤدى التخفيض فى الالتزامات قصيرة الأجل الى زيادة فى الالتزامات طويلة الأجل.

SIZE حجم الشركة: حيث يؤثر الحجم سلبا على خطر الإئتمان.

PR معدل ربح الشركة: حيث تكون البنوك اكثر احتمالا لأقراض الشركات ذات الربحية العالية.
AGE عمر الشركة: توجد علاقة عكسية بين عمر الشركة وخطر الائتمان.
SG معدل نمو المبيعات، CFO التدفقات النقدية من التشغيل: تتيح كل المبيعات وكذلك التدفقات النقدية من التشغيل الفرصة للشركة فى زيادة الاستثمار وتحقيق المزيد من الارباح.
AO رأي المراجع: توجد علاقة طردية بين رأى المراجع وخطر الائتمان.

وهى متغيرات رقابية (عوامل أخرى التى يمكن أن تؤثر على معدل الفائدة بالإضافة الى الإفصاح المحاسبى) تم إضافتها لتحديد الحجم الحقيقى لتأثير الإفصاح المحاسبى على معدل الفائدة فى ضوء الدراسات السابقة (Kim et al,2011,Bradshow et al,2014,Corazz et al,2016, Minnis &shroff,2017,Breuer et al,2018,Altman et al,2020) والبيانات المتوافرة بالتقارير المالية. والبيانات المتوافرة بالتقارير المالية.

B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6, B_7, B_8, B_9 المعلمات المراد تقديرها من نموذج الانحدار.

وقد تم إجراء تحليل الارتباط البسيط Correlation، وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression، وجاءت النتائج كما يلي:

١. تحليل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون Pearson Correlation:

بإجراء تحليل الارتباط الخطي لبيرسون بين متغيرات الدراسة، والتي تشمل المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة والرقابية جاءت النتائج كما يلي:

جدول (٨) : نتائج الانحدار الخطي البسيط لبيرسون Pearson Correlation

	INT	DIS	LD	SD	SIZE	PR	AGE	SG	CFO	AO
INT	1									
DIS	-.247**	1								
LD	-.302**	.191*	1							
SD	.564**	.242**	-.201*	1						
SIZE	.014	.598**	.200*	.480**	1					
PR	-.479**	-.006	-.078	.065	.030	1				
AGE	-.034	.289**	-.088	.148	.388**	.011	1			
SG	-.228**	.027	.099	-.063	-.048	-.008	-.035	1		
CFO	-.146	.140	.229**	-.024	.239**	.008	.122	-.035	1	
AO	-.268**	.260**	.105	-.037	.149	.005	.116	-.029	-.061	1

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

يظهر الجدول ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين معدل الفائدة وكلٍ من الإفصاح، الديون طويلة الأجل، ومعدل ربح الشركة، معدل نمو المبيعات، ورأي المراجع حيث بلغت معاملات الارتباط -٠,٢٤٧، -٠,٣٠٢، -٠,٤٩٧، -٠,٢٢٨، -٠,٢٦٨ عند مستوى معنوية ٠,٠١ على التوالي.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين معدل الفائدة والديون قصيرة الأجل موزونة بحجم الأصول حيث بلغت معامل الارتباط ٠,٥٦٤ عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression

قامت الباحثة ببناء نموذج انحدار لدراسة تأثير جودة الإفصاح على الديون طويلة الإجل عن طريق إجراء تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression بين

المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية)، وقد جاءت نتيجة التحليل كما يلي:

جدول (٩) : نتائج تقدير معاملات الانحدار المتعدد Multiple Regression

المتغير التابع: INT				
المتغيرات المؤثرة(المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية)	معاملات الانحدار غير القياسية		اختبار (T) Test	
	B	الخطأ المعياري	قيمة	مستوى المعنوية
(Constant)	3.067	2.547	1.204	.231
DIS	-2.095	.320	-6.552	.000
LD	-.022	.010	-2.241	.027
SD	.087	.018	4.847	.000
SIZE	-.168	.165	-1.016	.311
PR	-.001	.000	-4.622	.000
AGE	-.003	.021	-.131	.896
SG	-.001	.000	-4.999	.000
CFO	-.016	.010	-1.647	.102
AO	-1.192	.297	-4.006	.000
F =70.266 Sig.=0.000 Durbin Watson =1.975 Adjusted R^2 = 0.810 معامل التحديد المعدل				

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة على معدل الفائدة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وتبلغ قيمة ذلك التأثير في حالة جودة الإفصاح -٢,٠٩٥% ، **مما يمكن معه قبول صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة.**

- يوجد تأثير سالب ذو دلالة إحصائية للقروض طويلة الأجل على معدل الفائدة عند مستوى معنوية ٠,٠١، وقد بلغت قيمة ذلك التأثير -٠,٠٢٢، أي أن الزيادة في القروض طويلة الأجل بمليون جنيه يؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة بمقدار -٠,٠٢٢%.
- يوجد تأثير موجب ذو دلالة إحصائية للالتزامات قصيرة الأجل موزونة بحجم الأصول على معدل الفائدة عند مستوى معنوية ٠,٠١، وقد بلغت قيمة ذلك التأثير ٠,٠٨٧، أي أن الزيادة في الالتزامات قصيرة الأجل موزونة بحجم الأصول بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع في معدل الفائدة بمقدار ٠,٠٨٧ مليون جنيه.
- يوجد تأثير سالب ذو دلالة إحصائية لمعدل ربحية الشركة على معدل الفائدة عند مستوى معنوية ٠,٠١، وقد بلغت قيمة ذلك التأثير -٠,٠٠١، أي أن الزيادة في معدل ربحية الشركة بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة بمقدار -٠,٠٠١% مليون جنيه.
- يوجد تأثير سالب ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو المبيعات على معدل الفائدة عند مستوى معنوية ٠,٠١، وقد بلغت قيمة ذلك التأثير -٠,٠٠١، أي أن الزيادة في معدل نمو المبيعات بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة بمقدار -٠,٠٠١% مليون جنيه.
- يوجد تأثير سالب ذو دلالة لرأي المراجع على معدل الفائدة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ويبلغ ذلك التأثير -١,١٩٢% انخفاض في معدل الفائدة في حالة أن يكون رأي المراجع نظيفاً.

اختبار معنوية النموذج: ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار F حيث بلغت قيمة F= ٧٠,٢٦٦ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، مما يدل على معنوية النموذج عند مستوى معنوية ٠,٠١.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية له ٨١% وفقاً لقيمة Adjusted R square، وهي قدرة تفسيرية مرتفعة.

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Autocorrelation: بلغت قيمة Durbin Watson = ٢,٩٧٥ مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بن البواقي.

اختبار علاقة التداخل الخطي MultiCollinearity: اختبر البحث مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics، وقد جاءت نتائج الاختبار كما هو موضح بالجدول:

جدول (١٠) : نتائج اختبار التداخل الخطي Collinearity Diagnostics

Collinearity Diagnostics		المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية	Collinearity Diagnostics		المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية
VIF	Tolerance		VIF	Tolerance	
1.255	.797	AGE	1.663	.601	DIS
1.024	.977	SG	1.305	.766	LD
1.141	.877	CFO	1.533	.652	SD
1.112	.899	AO	2.366	.423	SIZE
			1.011	.990	Profit

يتضح من الجداول السابقة أنه بفحص قيم معامل (Tolerance) الواردة بالجداول لجميع المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة تبين أنها أكبر من ٠,١، كما أن قيم (VIF) أقل من القيمة ١٠، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من تعدد العلاقات الخطية، أو مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي Multicollinearity.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normal Distribution: تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار كولمجروف سميرنوف، وشابيرو وليك، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١١) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
RES_2	.046	147	.243	.995	147	.926

يظهر الجدول أن مستوى المعنوية لاختبار كولمجروف سميرنوف ٠,٢٤٣، ولاختبار شابيرو ويلك ٠,٩٢٦ مما يدل على أن توزيع البواقي لا يختلف عن التوزيع الطبيعي.

يتضح مما سبق إلى أن النموذج قد اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية، وقد أخذ النموذج الصيغة التالية:

$$INT = 3.067 - 2.095*DIS - .022*LD + .087*SD - .168*SIZE - 0.001*PR - .003*AGE - .001*SG - .016*CFO - 1.192*AO + \varepsilon$$

اختبار الفرض الفرعي الثالث: توجد علاقة علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجذب الإستثمارات.

ولاختبار ذلك الفرض تم اختبار العلاقة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة جذب الاستثمارات بالصيغة التالية:

$$INV = B_0 + B_1*DIS + B_2*SIZE + B_4*SG + B_5*ROI + B_6*EPS + \varepsilon$$

حيث INV إجمالي الاستمارات، DIS الإفصاح المحاسبى المتغيران محل الاختبار ، ε الخطأ العشوائي.

SIZE حجم الشركة

SG معدل نمو المبيعات

ROI معدل العائد على الاستثمار

EPS ربحية السهم

وهى متغيرات رقابية (عوامل أخرى التى يمكن أن تؤثر فى جذب الاستثمارات بالإضافة الى الإفصاح المحاسبى) تم إضافتها لتحديد الحجم الحقيقى لتأثير الإفصاح

المحاسبى على جذب الاستثمارات فى ضوء الدراسات السابقة(Kim et al,2011,Bradshow et al,2014,Corazz et al,2016, Minnis &shroff,2017,Breuer et al,2018,Altman et al,2020) والبيانات المتوافرة بالتقارير المالية. والبيانات المتوافرة بالتقارير المالية. حيث ترتبط كل هذه المتغيرات الرقابية ارتباطا ايجابيا بحذب الاستثمارات.

$B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$ معلمات الانحدار المراد تقديرها من معادلة الانحدار.

وقد تم إجراء تحليل الارتباط البسيط Correlation، وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression، وجاءت النتائج كما يلي:

١. تحليل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون Pearson Correlation:

بإجراء تحليل الارتباط الخطي لبيرسون بين متغيرات الدراسة، والتي تشمل المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة والرقابية جاءت النتائج كما يلي:

جدول (١٢) : نتائج الانحدار الخطي البسيط لبيرسون Pearson Correlation

	INV	DIS	SIZE	SG	ROI	EPS
INV	1					
DIS	.632**	1				
SIZE	.771**	.598**	1			
SG	.231**	.027	-.048	1		
ROI	.203*	.073	-.026	.007	1	
EPS	.376**	.220**	.334**	.001	.013	1

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

يظهر الجدول وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين الاستثمارات وكلٍ من الإفصاح المحاسبى، وحجم الشركة، ومعدل نمو المبيعات، والعائد على

الاستثمار، وربحية السهم، حيث بلغت معاملات الارتباط ٠,٦٣٢، ٠,٧٧١، ٠,٢٣١، ٠,٢٠٣، ٠,٣٧٦ عند مستوى معنوية ٠,٠١ على التوالي.

٢. تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression

تم بناء نموذج انحدار لدراسة تأثير الإفصاح المحاسبى على جذب الاستثمارات عن طريق إجراء تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression بين المتغير التابع والمتغيرات المؤثرة (المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية)، وقد جاءت نتيجة التحليل كما يلي:

جدول (١٣) : نتائج تقدير معاملات الانحدار المتعدد Multiple Regression

المتغير التابع: INV				
المتغيرات المؤثرة(المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية)	معاملات الانحدار غير القياسية		اختبار (T) Test	
	B	الخطأ المعياري	قيمة	مستوى المعنوية
(Constant)	13.761	4.420	3.113	.000
DIS	.580	.142	4.080	.000
SIZE	.735	.133	5.525	.000
SG	.001	.000	6.100	.000
ROI	.003	.001	4.795	.000
EPS	.299	.111	2.698	.008
F = 88.314 Sig.=0.000 Durbin Watson = 2.016				
Adjusted R^2 = 0.749 معامل التحديد المعدل				

يتضح من الجدول ما يلي:

- أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لجودة الإفصاح المحاسبي بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة على إجمالي الاستثمارت عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ويبلغ قيمة ذلك التأثير ٠,٥٨٠ مليون جنيه في حالة جودة الإفصاح، **مما يمكن معه قبول صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة.**

- يوجد تأثير موجب ذو دلالة معنوية لحجم المنشأة على إجمالي الاستثمارات عند مستوى معنوية ٠,٠١، حيث بلغ ذلك التأثير ٠,٧٣٥، أي أن الزيادة في حجم الشركة بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع في إجمالي الاستثمارات بمقدار ٠,٧٣٥ مليون جنيه.
- يوجد تأثير موجب ذو دلالة معنوية معدل نمو المبيعات على إجمالي الاستثمارات عند مستوى معنوية ٠,٠١، حيث بلغ ذلك التأثير ٠,٠٠١، أي أن الزيادة في معدل نمو المبيعات بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع في إجمالي الاستثمارات بمقدار ٠,٠٠١ مليون جنيه.
- يوجد تأثير موجب ذو دلالة معنوية للعائد على الاستثمار على إجمالي الاستثمارات عند مستوى معنوية ٠,٠١، حيث بلغ ذلك التأثير ٠,٠٠٣، أي أن الزيادة في معدل العائد على الاستثمار بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع في إجمالي الاستثمارات بمقدار ٠,٠٠٣ مليون جنيه.
- يوجد تأثير موجب ذو دلالة معنوية لربحية السهم على إجمالي الاستمارات عند مستوى معنوية ٠,٠١، حيث بلغ ذلك التأثير ٠,٢٩٩، أي أن الزيادة في ربحية السهم بمقدار ١% يؤدي إلى ارتفاع في إجمالي الاستثمارات بمقدار ٠,٢٩٩ مليون جنيه.

اختبار معنوية النموذج: ثبتت معنوية النموذج ككل وفقاً لاختبار F حيث بلغت قيمة F= ٨٨,٣١٤ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، مما يدل على معنوية النموذج عند مستوى معنوية ٠,٠١.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية له ٧٤,٩% وفقاً لقيمة Adjusted R square، وهي قدرة تفسيرية مرتفعة.

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Autocorrelation: بلغت قيمة Durbin Watson = ٢,٠١٦ مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بن البواقي.

اختبار علاقة التداخل الخطي MultiCollinearity: اختبر البحث مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المؤثرة (المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية) باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، إذ يعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الازدواج الخطي (أي الارتباط) بين المتغيرات المؤثرة (المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية)، ويرى أصحاب الخبرة في المجال الإحصائي أنه كلما كانت قيمة (Tolerance) أكبر من ٠,١، وقيمة (VIF) أقل من ١٠، فإن ذلك يعد مبرراً كافياً للحكم على أن المتغيرات المؤثرة (المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية) لا تعاني من وجود مشكلة الازدواج الخطي، وقد جاءت نتائج الاختبار كما هو موضح بالجدول:

جدول (١٤) : نتائج اختبار التداخل الخطي Collinearity Diagnostics

Collinearity Diagnostics		المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية	Collinearity Diagnostics		المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية
VIF	Tolerance		VIF	Tolerance	
1.013	.987	R_O_Invest	1.586	.631	DIS
1.128	.887	Earn_Per_Share	1.695	.590	SIZE
			1.007	.993	SG

يتبين من الجداول السابقة أنه بفحص قيم معامل (Tolerance) الواردة بالجداول لجميع المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة تبين أنها أكبر من ٠,١، كما أن قيم (VIF) أقل من القيمة ١٠، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من تعدد العلاقات الخطية، أو مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي Multicollinearity.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normal Distribution: تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار كولمجروف سميرنوف، وشابيرو وليك، كما يلي:

جدول (١٥) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
RES_3	.035	147	.239	.997	147	.981

يظهر الجدول أن مستوى المعنوية لاختبار كولمجروف سميرنوف ٠,٢٣٩، ولاختبار شابيرو ويلك ٠,٩٨١ مما يدل على أن توزيع البواقي لا يختلف عن التوزيع الطبيعي.

يتضح مما سبق إلى أن النموذج قد اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية، وقد أخذ النموذج الصيغة التالية:

$$INV = 13.761 + .580*DIS + .733*SIZE + .001*SG + .003*ROI + .299*EPS + \varepsilon$$

نخلص من النتائج السابقة إلى **قبول الفرض الرئيسي**: توجد علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحسين هيكل التمويل؛ نظراً لقبول فروضه الفرعية.

سادسا:نتائج الدراسة التطبيقية:

- بتوصيف متغيرات الدراسة الوصفية تبين من النتائج أن نسبة ٤٥,٦% من إجمالي المشاهدات تتصف بجودة الإفصاح حيث تتوافر البنود المؤثرة فى قرارات البنك والمستثمرين فى التقارير المالية وهي نسبة صغيرة مما يدل أن مستوى الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعتبر منخفضاً، نسبة ٧٤,١% من إجمالي المشاهدات تتميز برأي مراجع نظيف.
- تبين من توصيف البيانات الكمية إلى كبر الانحراف المعياري لتلك المشاهدات في كل المتغيرات – عدا حجم الشركة حيث تم أخذ اللوغاريتم الطبيعى لإجمالي الأصول – مما يدل على تباين مشاهدات العينة، أي تنوعها، حيث بلغ المتوسط الحسابي للديون طويلة الأجل ٣,٥ مليون جنيه، بانحراف معياري قدره ١٤,٥٩ مليون جنيه، كما بلغ المتوسط الحسابي لمعدل الفائدة ١,٧٧% بانحراف معياري ٥,١١%، وبلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الاستثمارات ٢٤,٦٥ مليون جنيهاً، بانحراف معياري قدره ٣٣,٨٩ مليون جنيهاً.

- **تم قبول الفرض الرئيسي للبحث:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين الإفصاح المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحسين هيكل التمويل، نظراً لقبول فروضه الفرعية كما يلي:
- **تم قبول الفرض الفرعى الأول:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، والحصول على قروض طويلة الأجل.

أظهر تحليل الارتباط الخطي لبيرسون ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين الديون طويلة الأجل وكلٍ من جودة الإفصاح المحاسبي، وحجم الشركة، وعمر الشركة، ومعدل نمو المبيعات، والتدفقات النقدية من التشغيل، ورأي المراجع.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل موزونة بإجمالي الأصول.

أظهر تحليل الانحدار المتعدد ما يلي:

- وجود تأثير موجب ذو دلالة معنوية لكلٍ من الإفصاح المحاسبي، وحجم الشركة، ومعدل نمو المبيعات، ورأي المراجع على الديون طويلة الأجل.
- وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية للديون قصيرة الأجل موزونة بإجمالي الأصول على الديون طويلة الأجل.
- **تم قبول الفرض الفرعى الثانى:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وتكلفة التمويل.

أظهر تحليل الارتباط الخطي لبيرسون ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين معدل الفائدة وكلٍ من الإفصاح، الديون طويلة الأجل، ومعدل ربح الشركة، معدل نمو المبيعات، ورأي المراجع.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين معدل الفائدة والديون قصيرة الأجل موزونة بحجم الأصول.

أظهر تحليل الانحدار المتعدد ما يلي:

- وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية لكلٍ من الإفصاح، الديون طويلة الأجل، ومعدل ربح الشركة، معدل نمو المبيعات، ورأي المراجع على معدل الفائدة.
- وجود تأثير موجب ذو دلالة معنوية للديون قصيرة الأجل موزونة بحجم الأصول على معدل الفائدة.
- **تم قبول الفرض الفرعى الثالث:** وجد علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجذب المزيد من الإستثمارات.
- أظهر تحليل الارتباط الخطي لبيرسون وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين الاستثمارات وكلٍ من الإفصاح، وحجم الشركة، ومعدل نمو المبيعات، والعائد على الاستثمار، وربحية السهم..
- أظهر تحليل الانحدار المتعدد وجود تأثير ذو دلالة معنوية موجبة لكلٍ من الإفصاح، وحجم الشركة، ومعدل نمو المبيعات، والعائد على الاستثمار، وربحية السهم على إجمالي الاستثمارات.

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي توصل اليها البحث فيما يلي:

١. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة والحصول على قروض طويلة الأجل.
٢. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية سالبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة و تكلفة التمويل.
٣. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجذب الإستثمارات.
٤. ومن ثم توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإفصاح المحاسبى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وتحسين هيكل التمويل.

التوصيات:

فى ضوء نتائج الدراسة النظرية و التطبيقية توصى الباحثة بمايلى:

١. تحسين الممارسات المحاسبية ، والالتزام بتطبيق متطلبات IFRs للمنشأت الصغيرة والمتوسطة وكذلك الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال الاسناد الخارجى لبعض وظائف المحاسبة؛ لتحسين مستوى الإفصاح المحاسبى الوارد بالتقارير المالية ؛ للتغلب على تحديات التمويل.
٢. إعتبار IFRs مطلب أساسى للتنافس فى قرية معولمة من قبل المنشأت الصغيرة والمتوسطة.
٣. متابعة كافة التطورات الخاصة بالمعايير الدولية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة من خلال الجهات المسئولة عن إصدار المعايير المحاسبية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة ؛ لمواكبة التطورات فى البيئة الدولية.
٤. عقد دورات تدريبية لمعدى القوائم المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية؛ لزيادة الخبرة والمعرفة بالمعيار ومتابعة أيه تطورات قد تطرأ عليه.

الدراسات المستقبلية:

يعد هذا البحث إضافة علمية بسيطة ومتواضة للأدب المحاسبى فيما يتعلق بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة؛ لذلك توصى الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات التكميلية للدراسة الحالية ، ومن أهم هذه الدراسات مايلى:

١. دور التكامل بين معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة فى تحسين جودة الإفصاح المحاسبى (دراسة تطبيقية)
٢. دراسة تطبيقية لأثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى دعم الشمول المالى
٣. الحوافز الضريبية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ودورها فى دعم التنمية المستدامة(دراسة تطبيقية)

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

١- ابراهيم،السيد زكريا(٢٠١٩). مدخل مقترح لتحسين جودة المحتوى الاخباري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة (دراسة ميدانية).مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة،جامعة بورسعيد،٢٠(العددالثالث-الجزء الثانى)،١-٦١.

٢- أبوجبل،نجوى محمود أحمد (٢٠٢٠)، العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة. المؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة، جامعة طنطا بعنوان: تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية.المجلة العلمية للتجارة والتمويل،كلية التجارة، جامعة طنطا،٤٠(عدد خاص بمؤتمر الكلية- الجزء الأول)،٤١-٨٨.

٣- السجاعى، محمود محمود ابراهيم وأخرون(٢٠١٥). متطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تحليلية.المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة،٣٩(٢)،٣٥٣-٣٧٩.

٤- السيد،داليا عادل عباس،شوربه،ساره مصطفى محمد (٢٠٢٢).دور التقارير المالية فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم(٤٦) فى تقييم الجدارة الإئتمانية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم(دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بمؤشر NILEX .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط،٣(١) ج٢، ٣٧٧-٤١٠ .

٥- الناغى، محمود السيد ،حسن،بهاء ابراهيم المحجوب، (٢٠١٨).محددات تطبيق معيار المراجعة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى البيئة المصرية:دراسة ميدانية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٢(٤)،١٠-٣٣.

٦- درويش،حنان محمد (٢٠١٦).إتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو المعيار المصرى للإفصاح المحاسبى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مقارنته بالمعيار الدولى.الفكر المحاسبى،كلية التجارة،جامعة عين شمس،٢٠(١)،٤١-٧١.

٧- رزق،علاء أحمد(٢٠٢٠).المحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم مفهوم العناقيد الصناعية(دراسة تطبيقية على

المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط).الفكر المحاسبى، كلية التجارة،جامعة عين شمس،٢٤(١)،٤٣٩-٥١٥.
٨- رشوان، عبدالرحمن محمد سليمان(٢٠١٧).تحليل العلاقة بين تطبيق المعايير الدوليةIFRS والإفصاح أثرها على حدب الاستثمارات فى بورصة فلسطين، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،٢(٤)،٨٥-٦٨www.asjp.cerist.dz/en/article/85434
٩- عبدالرحمن،أمجد حسن(٢٠٢٠).اليات تطبيق معيار المشروعات الصغيرة IFRS وعلاج المشكلات المالية لتحقيق التنمية المستدامة(دراسة ميدانية).الفكر المحاسبى،كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٤(١)،١٥٩-٢٠٧.
١٠- عبدالله،إيمان السيد محمد (٢٠٢٠). العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: دراسة ميدانية .المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة،جامعة قناةالسويس بالإسماعيلية،١١ (العدد الاول- الجزء الاول)، ٢٧٣-٢٩٥.
١١- عثمان،ندى عبدالرحمن ملا(٢٠١٧).أثر التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير الدولية فى تعظيم قدرتها على التمويل.رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد،جامعة دمشق.
١٢- عرفه،نصر طه،مليجى،مجدى مليجى عبد الحكيم(٢٠٢٠).محددات ونتائج تحسين بيئة المعلومات فى الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة الحجم. مجلة البحوث المحاسبية،كلية التجارة،جامعة طنطا،٧(١)،٢٤٩-٢٨٤.
١٣- عياد،أمير عاطف نصحى(٢٠١٠).أثر الإفصاح المحاسبى العادل على تنشيط سوق الأوراق المالية بهدف دعد ثقة المستثمرين(دراسة تطبيقية).رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة،جامعة عين شمس.
١٤-فاوى، ياسمين فاوى يوسف(٢٠١٨). جودة التقارير المالية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة SMEs في ضوء المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الصادر عام ٢٠١٥: دراسة نظرية.المؤتمر الدولى الثانى:إدارة المنظمات الصناعية والخدمية:الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية،كلية التجارة،جامعة جنوب الوادى،الغردقة،١-٣سبتمبر،المجلد الثانى،١٥٣-١٧٠.
١٥-محمد، سمير إبراهيم عبد العظيم(٢٠٢٠). أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن في دقة توقعات المحللين الماليين: دراسة تجريبية. الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٤(٢)،١-٥٤.

١٦- محمد، محمد راضى عطية (٢٠١٧).معيار التقرير المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(IFRS for (SMEs وزيادة جودة الإفصاح المحاسبى بالتطبيق على البيئة المصرية (دراسة إختبارية).مجلة البحوث التجارية،كلية التجارة،جامعة الزقازيق،٣٩(٣)،١٠٧-١٦٢.

١٧- مليجى،مجدى مليجى عبد الحكيم(٢٠١٤).أثر التحول الى معايير التقارير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة فى بيئة الأعمال السعودية(دراسة نظرية تطبيقية).مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف،٢(٢)،١-٥١.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Ajekwe, C. C., Ibiamke, A., (2020). Financial Reporting for Small and Medium-Sized Enterprises (SMES) In Nigeria: A Review of Literature. International Business & Economics Studies,2(2),11-25.

2- Al-Khafaji, B. K. A. (2018). Effects of Application of IFRS on the Quality of Financial Statements in SMEs. Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, QJAE, 20(2), 1-12.

3- Altman, E. I., Esentato, M., & Sabato, G. (2020). Assessing the credit worthiness of Italian SMEs and mini-bond issuers. Global Finance Journal, 43, 100450.

4- Boushnak, E., Rageb, M. A., Ragab, A. A., & Sakr, A. M. (2018). Factors influencing credit decision for lending SMEs: A case study on National Bank of Egypt. Open Access Library Journal, 5(11), 1-17.

5- Breuer, M., Hombach, K., & Müller, M. A. (2018). How does financial reporting regulation affect firms' banking?. The Review of Financial Studies, 31(4), 1265-1297.

6- Cassar, G., Ittner, C. D., & Cavalluzzo, K. S. (2015). Alternative information sources and information asymmetry reduction: Evidence from small business debt. Journal of Accounting and Economics, 59(2-3), 242-263.

7- Chua, J. H., Chrisman, J. J., Kellermanns, F., & Wu, Z. (2011). Family involvement and new venture debt financing. Journal of business venturing, 26(4), 472-488.
8- Coluzzi, C., Ferrando, A., & Martinez-Carrascal, C. (2015). Financing obstacles and growth: an analysis for euro area non-financial firms. The European Journal of Finance, 21(10-11), 773-790.
9- Coluzzi, L. (2020). Towards the capital markets union: the relevance of alternative external financing for European SMEs. Available at https://tesi.luiss.it/id/eprint/28072
10- Corazza, M., Funari, S., & Gusso, R. (2016). Creditworthiness evaluation of Italian SMEs at the beginning of the 2007–2008 crisis: An MCDA approach. The North American Journal of Economics and Finance, 38, 1-26.
11- Degryse, H., de Goeij, P., & Kappert, P. (2012). The impact of firm and industry characteristics on small firms' capital structure. Small business economics, 38(4), 431-447.
12- Deno, S., Loy, T., & Homburg, C. (2020). What happens if private accounting information becomes public? Small firms' access to bank debt. Entrepreneurship Theory and Practice, 44(6), 1091-1111.
13- EL-Attar, Nermine Ahmed (2016).the effect of international accounting reporting standard for small and medium-sized entities (IFRS for SMEs) implementation on lending decision for small entities (Master's thesis),Alexandria university.
14- Ezeagba, C. (2017). Financial reporting in small and medium enterprises (SMEs) in Nigeria. Challenges and options. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(1), 1-10.
15- Ferrando, A., & Mulier, K. (2013). Do firms use the trade credit channel to manage growth?. Journal of Banking & Finance, 37(8), 3035-3046.

16- Fufa, F. G. (2016). Determinants of access to credit and credit source choice by micro, small and medium enterprises in nekemte, Ethiopia. International Journal of African and Asian Studies, 28(2), 11-27.
17- Grassa, R., Moumen, N., & Hussainey, K. (2020). Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging countries. Pacific-Basin Finance Journal, 61, 101327.
18- Gonçalves, F. J. A., De Moura, A. A. F., & Motoki, F. Y. S. (2022). What influences the implementation of IFRS for SMEs? The Brazilian case. Accounting & Finance.Avilable at https://doi.org/10.1111/acfi.12917
19- Grottke, M., Späth, T., & Haendel, F. (2016). Preparers' perceptions on the consequences of introducing IFRS for SMEs-evidence from German small and medium-sized entities. International Journal of Critical Accounting, 8(3-4), 195-226.
20- Hoti, A., & Krasniqi, L. (2022). Impact of international financial reporting standards adoption on the perception of investors to invest in small-to-medium enterprise adopting transparency in disclosure policies. International Journal of System Assurance Engineering and Management, 13(1), 506-515.
21- Kiliç, M., & Uyar, A. (2017). Adoption process of IFRS for SMEs in Turkey: Insights from academics and accountants. Accounting and Management Information Systems, 16(2), 313-339.
22- Kim, J. B., Simunic, D. A., Stein, M. T., & Yi, C. H. (2011). Voluntary audits and the cost of debt capital for privately held firms: Korean evidence. Contemporary accounting research, 28(2), 585-615.
23- Klychova, G. S., Fakhretdinova, E. N., Klychova, A. S., & Antonova, N. V. (2015). Development of accounting and financial reporting for small

and medium-sized businesses in accordance with international financial reporting standards. Asian Social Science, 11(11), 318.

24- Laschewski, C., & Nasev, J. (2021). Limits of private firms' disclosure avoidance–Evidence from enforcing financial statements publication in Germany. Journal of Accounting and Public Policy, 40(6), 106872.

25- Louis, H., & Urcan, O. (2013). Agency conflicts, dividend payout, and the direct benefits of conservative financial reporting to equity-holders. Dividend Payout, and the Direct Benefits of Conservative Financial Reporting to Equity-Holders. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2359031 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2359031

26- Luypaert, M., Van Caneghem, T., & Van Uytbergen, S. (2016). Financial statement filing lags: An empirical analysis among small firms. International Small Business Journal, 34(4), 506-531.

27- Martínez-Sola, C., García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P. (2014). Trade credit and SME profitability. Small Business Economics, 42(3), 561-577.

28- Minnis, M. (2011). The value of financial statement verification in debt financing: Evidence from private US firms. Journal of accounting research, 49(2), 457-506.

29- Minnis, M., & Shroff, N. (2017). Why regulate private firm disclosure and auditing?. Accounting and Business Research, 47(5), 473-502.

30- Muhika, D. W., Njeru, A. W., & Waiganjo, E. (2017). Influence of Financial Reporting Requirement on Formalizing Small and Medium Enterprises in Kenya. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 7(7), 83-100.

31- Paananen, M., Renders, A., & Blomkvist, M. (2016). Causes and consequences of improvements in the information environment for Swedish small and mid-sized firms. Accounting in Europe, 13(1), 21-42.

32- Schneider, A. (2018). Studies on the impact of accounting information and assurance on commercial lending judgments. Journal of Accounting Literature,41(1), 63-74.
33- Ssenyonga, Y. (2019). Adoption of International Financial Reporting Standard for Small and Medium Entities as a Financial Reporting Framework; A case study of the Greater Kampala Metropolitan Area (Doctoral dissertation, Makerere University).
34- Van Caneghem, T., & Van Campenhout, G. (2012). Quantity and quality of information and SME financial structure. Small Business Economics, 39(2), 341-358.
35- Vander Bauwhede, H., De Meyere, M., & Van Cauwenberge, P. (2015). Financial reporting quality and the cost of debt of SMEs. Small Business Economics, 45(1), 149-164.
36- Wijekoon, N., Samkin, G., & Sharma, U. (2021). International financial reporting standards for small and medium-sized entities: a new institutional sociology perspective. Meditari Accountancy Research, 30 (5), 1265-1290.
37- Wilner, B. S. (2000). The exploitation of relationships in financial distress: The case of trade credit. The journal of finance, 55(1), 153-178.
38- Wisdom, O., Rachael, O. M., Oyebisi, O., Dorcas, A., & Qudus, A. O. (2018). Mandatory IFRS Adoption and the Effects on SMES in Nigeria: A Study of Selected SMEs. International Journal of Business Marketing and Management (IJBMM), 3(1), 44-48.